

مرسوم أميري رقم (٣٥) لسنة ٢٠٢٦ م

بشأن

اعتماد الهيكل التنظيمي العام لدائرة التنمية الاقتصادية

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية
وتعديلاته،
والقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ م بشأن تنظيم دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة الشارقة،
وقرار المجلس التنفيذي رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ م بشأن إنشاء وتشكيل لجنة الهياكل التنظيمية في إمارة الشارقة
وتعديلاته،
وبناءً على موافقة المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، ولما تقتضيه المصلحة العامة،
رسمنا بما هو آت:

المادة (١)

يُعتمد الهيكل التنظيمي العام لدائرة التنمية الاقتصادية المرفق بهذا المرسوم.

المادة (٢)

يُصدر المجلس التنفيذي بقراراتٍ منه ما يلي:

١. الهيكل التنظيمي التفصيلي لدائرة التنمية الاقتصادية، والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا المرسوم بما في ذلك اعتماد التوصيف الوظيفي لمهام الوحدات التنظيمية للدائرة بما يتفق مع اختصاصاتها.
٢. استحداث أو دمج أو إلغاء أي وحدات تنظيمية تتبع الإدارات المدرجة ضمن الهيكل التنظيمي العام المشار إليه في المادة رقم (١) من هذا المرسوم.

المادة (٣)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الخميس: ١٧ محرم ١٤٤٨ هـ

الموافق: ٠٢ يوليو ٢٠٢٦ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

الهيكل التنظيمي العام لدائرة التنمية الاقتصادية

